فان قلت الجنس واسائر يقال على مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان
في جواب عن زيد وعمرو وفرس الفرس فكيف يحترز عنها قلت
هذا ان ورد فانما يرد على من يحترز عنها بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة
واما نحن فلما نفى الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز عنها
لان الحيوان مثلا لا يصح ان يقع جوابا الا اذا اشتمل السؤال على مختلفين
بالحقيقة وان اشتمل منهما على المتفقين ايضا على ان وروده عليه ممنوع ايضا فان صحة الجواب بالجنس ناظرة الى اشتمال السؤال على
الحقيقتين المختلفتين والى حمل المتفقين في حكم الواحدة واما حمله
في جواب ما هو شيء مقول في جواب اي شيء هو وذاته فان السؤال
باي لفظ هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته فعني المميز الذاتي وان قيد
بقوله في عرضه فعني المميز العرضي وان اطلق فعني المميز المطلق
ولذا قال وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة
الى الانسان تنبيها على ان كل ما مقتضى لها فصل فلها جنس البتة
وهو المذكور في الشفاء واما المتأخرون فاختاروا المذكور في الاشارات
وهو ان الفصل اعم من ان يميز المشاركات الجنسية او المشاركات

الوجوهية وهذا الخلاف مبني على امتناع تركب الماهية من امرين متساويين
عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين
ولهذا ذكره في حد الشفاء بما قبله واشار في الموضعين الى المذهبين وهو الفصل
القريب انما يميز عن المشاركات في الجنس القريب الذي يصح جوابا عن الماهية
وجميع المشاركات في ذلك الجنس كالناطق والحيوان والبعدان يميزان عن المشاركات
في الجنس البعيد الذي لا يصح جوابا عن الماهية وجميع مشاركاتها في ذلك الجنس
كالحساس والنامي ونحوهما بانه كلي يقال على ذاته في جواب اي شيء هو من
الجنس والنوع والعرض العام لعدم مقوليته في الجواب اصلا وذاته
يخرج الخاصة واما العرض ففسمان خاصة وعرض عام وباعتبار هذا
التقسيم صارت الكليات خمسا وان اندرج فيه تقسيم آخر على ما قال
فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي
كالفوقية للثلاثة او عن الماهية الموجودة كالسواد
للحبشي وهو العرض اللازم فالاول لازم الماهية والثاني لازم الوجود
او لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض المفارق لامكان مفارقته
سواء وقعت بالفعل سريعا كحمرة الخجل او بطيئا كالشباب او لم تقع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)